وأحياناً نفعية مع هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، وفق ما تسمح به الظروف، وأحياناً نتيجة لمبادرات شخصية.

والواضح أن مثل هذا الوضع يجر مخاطر فادحة على القضية الفلسطينية، خصوصاً اذا حانت ساعة الحسم. فالقرارات الطنانة الرنانة، الصادرة عن الأمم المتحدة أو أجهزتها المختلفة، أو عن القمم العربية، حول كون منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب الفلسطيني، لا تكفي وحدها لجعل الواقع، فعلاً، كذلك. وللدلالة على هذا، يكفي أن نشير الى أن معسكر الأعداء والخصوم لا يزال يتحدث، عند تطرقه للقضية الفلسطينية، عن «فلسطينيين» أو «ممثلين فلسطينيين» ينبغي التعامل معهم عند البحث في الحلول، لنؤكد أنه ما يزال يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ويأمل بـ«شطبها»، تسهيلاً لحل القضية الفلسطينية وفق مخططاته، ومع «الممثلين» الذين يختارهم أو يعينهم. واضافة الى ذلك، وهذا هو بيت القصيد، ليس في التنظيم الحالي للمنظمة، وهي «وقف» على التنظيمات الفدائية ومن يلف لفها، ما يساعد على جذب الكفاءات المطلوبة من بين أفراد الشعب الفلسطيني للعمل ضمن هذه الأطر. صحيح أن المطالبة بالعمل على اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية ليست عملية سهلة، الا أن الضرورات الناجمة عن المرحلة الجديدة تفرض ذلك، أياً كانت الصعوبات. وبدون هذا، ستبقى قدرة المنظمة محدودة وغير كافية للتعامل مع المستجدات المتوقعة.

□ أما الناحية الثانية التي لابد من التطرق اليها، فهي الموقف من العدو الصهيوني وكيفية التعامل معه. ونقطة الانطلاق، في هذا الصدد، كامنة في حقيقة أنه، خلال العقد الأخير على الأقل، وبينما كان الموقف الفلسطيني خاصة والعربي عامة يتجهان نحو المزيد من الاعتدال والواقعية والعقلانية، في سعيهم نحو حلول لأزمة الشرق الأوسط، كان الموقف الاسرائيلي يزداد تصلباً وتطرفاً وغطرسة. والتطرف الاسرائيلي هذا ليس مصطنعاً أو آنياً، أو لأغراض الدعاية الخارجية، بل أنه حقيقي وذو جذور عميقة بين مجتمع المستوطنين الصهيونيين، نمت خلال فترة غير قصيرة، نتيجة لتطورات داخلية متشعبة، اجتماعية واقتصادية وثقافية، لا مجال لعرضها هنا، أدت الى صعود التيار الأكثر تطرفاً الى الحكم في اسرائيل. واستناداً الى هذه العوامل، يبدو أن هذا التيار ومؤيديه والمتحالفين معه قد يبقون في الحكم فترة طويلة، بينما يظهر أن المعارضة، حتى وان نجحت في تسلم مقاليد السلطة، لن تستطيع أن تنتهج سياسة تختلف، في جوهرها، عن تلك التي يتبعها حكام اسرائيل حالياً. وخلاصة هذه السياسة الاسرائيلية عامة هي رفض الاعتراف بالفلسطينيين وحقوقهم والامتناع عن التعامل معهم ككيان أو جهة مستقلة ومعارضة اقامة دولة فلسطينية؛ وبالتالي رفض أية مشاريع تسوية تقوم على هذه الأسس، أو أي منها.

والواضح أن هذا الواقع يوجب وضع أسس ومنطلقات وقواعد جديدة للتعامل مع العدو الصهيوني، تختلف عن تلك التي عهدناها حتى الآن. فمع وجوب استمرار النشاط السياسي والسعي الى احراز المزيد من المكاسب في هذا الصدد والمثابرة على متابعة مشاريع الحلول المختلفة لأزمة الشرق الأوسط ومحاولة تطويرها خدمة للمصالح الفلسطينية والعربية، لابد من أن نعي أنه، عند التعامل مع هذا العدو المتغطرس